

أدوات وأساليب حفظ وتأهيل التراث المعماري واستدامته

Tools and Methods for Preserving, Rehabilitating and Sustaining Architectural Heritage

د. الفيلاي جازية¹

¹ جامعة طاهري محمد (بشار)، مخبر الدراسات الإنسانية والاجتماعية في الجزائر، djazia.elfilali@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/04/30

تاريخ الاستلام: 2024/08/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى وضع أهم الأدوات والأساليب المتبعة في عملية حفظ وتأهيل التراث المعماري باعتباره موردا أساسيا في إبراز أهمية المدن والمباني الأثرية تاريخيا، ثقافيا، جماليا، واقتصاديا، مع مراعاة مختلف السياسات والخطط المبرمجة في إعداد مشاريع إعادة تأهيل المباني التاريخية، وكذا إبراز دور المشاريع التنموية وتدخلاتها في مجال حفظ واثمين التراث المعماري، مع إلقاء الضوء على دور استدامة التراث المعماري ودمجه ضمن متطلبات مشاريع الاستثمار الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: حفظ، اثمين، إعادة تأهيل، التراث المعماري، الاستدامة

Abstract:

This research aims to develop the most important Tools and Methods used in the process of Preserving and Rehabilitating Urban Heritage as it is an essential resource in highlighting the importance of cities and Archaeological Buildings Historically, culturally, aesthetically, and economically, taking into account the various policies and plans programmed in preparing projects to rehabilitate historical buildings, as well as highlighting the role of the projects. Development and its interventions in the field of preserving and valorizing urban heritage, while shedding light on the role of sustaining urban heritage and integrating it into the requirements of Economic Investment Projects.

Keywords: Conservation, Valorization, Rehabilitation, Urban Heritage, Sustainability

1. مقدمة:

تعدّ عملية تأهيل التراث المعماري وإعادة توظيفه في الحياة المعاصرة من العمليات الرئيسية في مجال الحفاظ على الهوية الوطنية، وبات فهم مجال صون التراث المعماري ضمن متطلبات التنمية المستدامة من الفائدة التي يقدمها للمجتمع والاقتصاد عامة، فالاستخدام المستدام لهذا التراث يسمح بتشكيل تنمية للمجتمعات، وعليه لابد من توفير له أساليب وأدوات إعادة تأهيله في بيئته التي تعرف تقدماً وتطورات تواكب الزمن، وتبلغ أهمية حفظ التراث المعماري من خلال اهتمامات منظمة اليونسكو في إصدار العديد من المواثيق الدولية التي من شأنها تحديد مختلف المعايير والأساليب العامة التي تنص على ضرورة ربط هذا التراث مع ثقافة مجتمعه وعلاقته بمحيطه الذي بدوره يعبر عن التنوع الثقافي للعالم، ومن أبرزها الميثاق الدولي البنديقية الصادر سنة 1964م، فهو يعدّ بمثابة ترسانة قانونية دولية مهمة في تحديد القواعد والاسس العامة العلمية في عملية ترميم وحفظ التراث المعماري وربطها بهويتها الثقافية، ليدعمه الميثاق الدولي الصادر سنة 2003م حول مبادئ التحليل والحفاظ والترميم الانشائي للتراث المعماري حيث تضمن مختلف المعايير العمليات التشخيص والترميم والتوثيق، وعدة إجراءات علاجية ومتابعة دورية التي تساهم في تحديد وتقييم السلامة للملامح المعمارية لهذا التراث فهو مورودا ماديا وروحيا يقدم سردا للتطور التاريخي، ومجالا في تنشيط الاستثمار الاقتصادي خصوصا السياحي يسمح بضمان استمراريته على المدى الطويل للأجيال القادمة، وعليه يمكن طرح الاشكالية على النحو الآتي: ماهي الآليات المتبعة في تحديد مختلف أدوات وأساليب عملية إعادة تأهيل التراث المعماري ضمن متطلبات التنمية المستدامة ، وماهي أهم المعايير المعتمد عليها في استدامته؟.

2. تعريف الحفظ المستدام:

هو مصطلح حديث يعبر عن طريقة الحفاظ على التراث والمواقع التاريخية والأثرية المدعومة بمشاريع مستدامة اقتصاديا يهدف إلى استخدام الموروث لتلبية احتياجات الحاضر والمحافظة على أكبر قدر منه بشكل جيد للأجيال اللاحقة (أمانى، 2017، ص 21)، فالاستدامة في عملية الحفاظ هي التنمية التي تحقق احتياجات المجتمع الخاص بدون أضعاف قدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم تعتمد على مرحلة الرصد وإنشاء قواعد المعلومات والبيانات الأساسية، ثم مرحلة إجراء عمليات التحليل والتقييم وتحديد بدائل التصميم وبرامج المشروعات، وتقسيم المناطق إلى مراحل زمنية ووضع آليات التنفيذ، وأخيرا إجراء عمليات التقييم والمتابعة (شيما، 2014، ص 17)

3 مفهوم التراث المعماري :

لقد ورد مصطلح التراث في العديد من المواثيق الدولية الصادرة عن منظمة اليونسكو، والايكوموس التي كانت لها أثرا مهما في تطوير آليات الحفظ والتمثين في مجال الآثار، حيث كانت سياسة تهمين التراث المعماري تندرج ضمن أولويات الدراسات الحديثة المختصة في قضية إدارة التراث المعماري وتسييره، وقد أشارت اتفاقية التراث العالمي الطبيعي والثقافي الصادرة سنة 1972م على نطاق واسع مفهوم التراث وحددته في شكل "معالم، مجموعة المباني، والمواقع"، ومن حيث الممارسة ظهرت العديد من الأشكال والأنماط المعمارية تتضمن "المراكز الحضرية، والمواقع الأثرية، والتراث الصناعي، والمناظر الطبيعية الثقافية" (ايكروم، 2014، ص 12).

وقد جاء تعريفه على النحو التالي: "هو كل ما شيدته الانسان من مدن وقرى وأحياء ومباني وحدائق ذات قيمة أثرية، أو معمارية، أو عمرانية، أو اقتصادية، أو تاريخية، أو علمية، أو ثقافية (نوال، 2017، ص 49)، ويمكن تحديد مستويات التراث العمراني الواجب مراعاتها في سياسة التهمين والحفظ على النحو الآتي:

- المباني الأثرية: تشمل المباني ذات الأهمية التاريخية، الأثرية، والفنية، العلمية، والاجتماعية بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها وبيئته.
- مناطق التراث العمراني: تشمل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية، الأثرية، والفنية، العلمية، والاجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة، وخدمات تحتية.

- مواقع التراث العمراني: تشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان (الناصر، 1433هـ-2012، ص 27، 28).

وبالتالي، فإن مفهوم التراث المعماري مرتبط بما شيده الأجداد وترك في طياته بصمة تاريخ أمة، وتباينت قيمته بحسب قدم إنشائه، وتشكّل أهميته في طراز تصميم عمارته وما يحمله من عناصر إنشائية معمارية تحدّد تاريخ مجتمع من حيث ثقافته ومستواه وطبيعة تفاعلهم مع البيئة، فهو يشكّل مختلف حيزاً مكانياً لحياة اجتماعية واقتصادية وبيئية قديمة لها نمطها المعيشي يربط فيها بين الماضي والحاضر.

4. أدوات حفظ التراث المعماري في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة:

إن العلاقة القائمة بين التراث المعماري والتنمية المستدامة تسمح بخلق آليات جديدة في تحقيق التوازن القائم بين المجالات الثلاث وهي: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، كون هذا التراث هو جزءاً من الموارد البيئية الثقافية الواجب حمايتها وضمان استمراريته للأجيال المقبلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى بوصف التراث المعماري له مساهمات فعالة على المدى الطويل في تحقيق استدامة بيئية، اقتصادية، واجتماعية تتطلب خلالها تحديد أدوات دمج التراث المعماري ضمن متطلبات التنمية المستدامة التي تقف على مايلي:

1.4. التأطير الإداري والتسيير المخطط:

يتطلب في هذا السياق اتخاذ استراتيجيات مبنية على الأطر التشريعية وأسس محدّدة متّبعة أسلوباً ومنهجية واضحة تسهّل مجال استدامة التراث المعماري من خلال تطبيق ما جاءت به المواثيق الدولية الصّادرة عن المجلس الدولي للمعالم والمواقع الاثرية (ايكوموس)، وعن منظمة اليونيسكو التي حرصت على إدارة التراث الأثري في ثلاث نقاط في التعريف بالأثر، التوثيق، تقييم الحالات ، التخطيط للتدخلات الحفظ.

كما أشارت اتفاقية التراث الطبيعي والثقافي العالمي الصّادرة سنة 1972م إلى ضرورة وضع مخطّطاً دقيقاً لنظام إدارة التراث الثقافي العالمي الواردة في المادتين الرابعة والخامسة، حيث تنصّ على حرص كل دولة من الدول الأطراف إلى حماية تراثها والحفاظ عليه ونقلها الى الأجيال القادمة عن طريق التعاون الدولي على جميع المستويات المالية والفنية والعلمية والتقنية (سهير، 2019).

كما حرصت على ضرورة اتخاذ التدابير الفعالة والنشطة في تحقيق مجال استدامة التراث العمراني بالخصوص والثقافي عموماً في حدود امكاناتها مع مراعاة ما يلي:

- إدماج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام
- تزويد الدوائر الاقليمية لحفظ التراث بالمؤطرين الأكفاء وتمكينها من الوسائل التي تسمح بأداء الواجبات المترتبة عليها (سلمان، د.ت، ص154).

2.4. تطبيق استراتيجية الحفظ الوقائي المستدام:

يعتبر الحفظ الوقائي من حقول الحفاظ الحديثة تشتمل على التدخلات المباشرة وغير المباشرة للتوجّه الى الاستدامة، فكان لا بدّ أن تتداخل مدخلاته الرئيسيّة المبنية عليها التنمية المستدامة، وهي خلق توازن بين المدخلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية يهدف من خلالها الحفظ المستدام تحقيق معدل التداعي وتقليل الخطر وتقليص المخاطر المحتملة والمتوقّعة للتراث المعماري على المدى الطويل من خلال السيطرة الشاملة للوسط البيئي المحيط به، وتوظيف مختلف الأساليب والتقنيات الحديثة التي تعمل على تعزيز العناصر والمباني المعمارية التاريخية وتفاعلها (أمني م.، 2017، ص22).

- لذا وجب وضع برنامج الحفظ الوقائي المستدام وبصفة عملية مستمرة لضمان تامين التراث العمراني وترقيته بالصورة المطلوبة، وباتباع الجوانب التالية:
- إعادة أو المحافظة على الاهمية التاريخية للتراث المعماري.
 - صيانة المحيط البصري.
 - تطوير آليات الصيانة الوقائية للمباني الاثرية
 - إيجاد آليات جديدة للاستثمار في سياسة الحفظ المستدام
 - تحقيق اهمية الانتماء الوطني للتراث المعماري. (الاحبابي، 2014، ص 17).

3.4. الدمج في برامج الاستثمار:

إنّ دمج سياسة الحفاظ على التراث المعماري بفكر الاستدامة يتطلب معالجة العديد من القضايا المتعلقة بتحسين الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية طويلة الأجل من خلال التوفيق بين الرّؤى المستقبلية لسكان المدن الجديدة واحتياجاتهم، من خلال وضع مجموعة معايير تليها دور في قياس الاستدامة لمشاريع الحفظ المستدام للتراث العمراني من عدة وجوانب خاصة بالبيئة العمرانية التراثية (قنبر، د.ت، ص 4، 5).

يمثل التراث المعماري رافدا مهما في عملية الاستثمار الاقتصادي، وذلك لما له من فوائد وعوائد مالية ايجابية ، ومصدرا مهمّا من مصادر الدخل الوطني، فهناك العديد من الدول تهتم بعملية صناعة هذا التراث ضمن متطلبات التنمية المستدامة لمحاولة إدراجه في عملية الاستثمار السياحي والثقافي، حيث تكمن اهميته الاقتصادية في تحقيق عوائد مالية بصورة متوازنة ومستديمة (الهياجي، د.ت، ص 95)، وباعتبار التراث المعماري كمحرك وممكن للتنمية المستدامة في عملية تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030م وأهداف التنمية المستدامة، كان لابد من أولوياتها إدراج هذا التراث في عامل التسويق الاقتصادي من خلال دمج في المشاريع التنموية السياحية والثقافية والاجتماعية والبيئية.

لذا تعتبر عملية تطوير أدوات التخطيط وممارسات العملية للحفاظ على التراث المعماري بشكل مستدام يسمح بدعم عملية تقييم الأثر البيئي للوسط المعاش فيه هذا التراث من خلال إعادة تنشيط الحواضر القديمة والمدن التاريخية في تعزيز إعادة إحياء الاقتصاد المجتمعي، ودعم الابقاء على النشاطات الزراعية والصناعات الحرفية التقليدية لحفظ المهارات والخبرات وتوفير التشغيل للجماعات المحلية، وتسهم في تشجيع طويلة الأمد للتراث المعماري على التنمية الاقتصادية والاستثمار عموماً والترابط الاجتماعي من خلال ترميم وإعادة تأهيل هذا التراث ووضع أهداف واضحة المعالم لعوائد الاقتصادية والاجتماعية في توجيهه لصالح المجتمعات المحلية من ناحية تحقيق فرض العمل والتدفق المالي والرفاهية لمختلف الوظائف التي يبرمج فيها التراث المعماري من خلال قياس التنمية الاقتصادية لهذا التراث، تقييم أثر السياحة الثقافية على التشغيل الثروة الوطنية، وفحص فرص الاستثمار في حفظ وتأمين هذا التراث، وكذا جمع متعاملين خواص وعموميين التنمية الاقتصادية والماليين (ايكروم ، 2011، ص 3، 4).

5. أساليب الحفظ وإعادة تأهيل التراث المعماري:

تتعدد أساليب الحفظ على التراث المعماري ولكل مفهوم منها جال تطبيقه، وعليه يمكن ضبط تعريف للمصطلحات على النحو التالي:

1.5. الترميم (Restauration): هو أي عملية تدخلية هدفها الحفاظ على المعلم الثقافي وبثه للمستقبل وتقوم بتسهيل قراءته، والترميم يبني على احترام المادة القديمة والوثائق الأصلية المكونة لتلك الأعمال، وهو من الأعمال التطبيقية التي يقوم بها المرمّمون من أجل حماية المبنى الأثري من الانهيار أو التلف (العمرى، د.ت، ص 12).

2.5. الأصالة (Authenticité): لقد أشارت "وثيقة نارا حول الأصالة" إلى تحديد أصالة المعلم الأثري بحسب طبيعته وطبيعته موقعه والمحيط الثقافي المعاش فيه، ويتم تحديد أصالته كذلك عن طريق التصميم، الشكل، مواد البناء والحيازات، الاستعمال والوظيفة، عادات وتقنيات، موضعه، أحداث تاريخية، وعلى هذا الأساس يمكن وصف المعلم التاريخي

ضمن أبعاده المميزة له من الجانب التقني، الفني، التاريخي، والاجتماعي (عزالدين، 2011م، ص28).

3.5. التجديد (Renovation): يستهدف عمليات التجديد للمباني والناطق ذات القيمة التاريخية إضفاء مظهر شكلي جديد بما يتفق مع النمط والذوق العام لوقت إجراء تلك العملية، وتختص عمليات التجديد والتحديث بالمباني القديمة، ولكنها لا تمتد إلى المباني الأثرية، فعملية التجديد تعني التجهيز المبنى القديم ليكون صالحا للاستعمال الوظيفي المعاصر (البرقاوي، 2019)

4.5. إعادة التأهيل (Réhabilitation): هي العملية التي تتم فيها محاولة إتاحة الاستخدام المناسب للمبنى الأثري عن طريق اصلاحه وإجراء تغييرات وازافات له، مع الحفاظ على الأجزاء والملاح التي تعبر عن قيمته التاريخية والثقافية والمعمارية (أرمين، 2018م، ص28).

5.5. إعادة البناء (Reconstruction): هي إعادة تجميع أجزاء المبنى الأثري أو التاريخي وتكوينه من جديد بشكل كامل أو جزئي وذلك لإعادة الشكل الأصلي للمبنى، وتقترن عمليات إعادة البناء عادة بالكوارث التي قد تحل بالمباني الأثرية والواقع التاريخية والتي تدمرها كلياً أو جزئياً كالزلازل أو الفيضانات (بسام، د.ت، ص01).

6.5. إعادة الاستخدام أو الاستعمال: يعني إعادة توظيف المباني التاريخية الى وظيفته الأصلية أو في استعمالات جديدة مع أقل تغيير في التوزيع الداخلي للفراغات وألاً يحدث أي تغيير في الواجهات الخارجية، مع استمرارية الصيانة للأثر (جوهر، 2016م، ص22).

6. معايير ووضوابط إعادة تأهيل التراث المعماري:

لقد أشارت المواثيق الدولية لبعض المعايير الأساسية الواجب مراعاتها في عملية إعادة تأهيل المباني التاريخية وهي على النحو الآتي:

1.6. لابدّ من صيانة المباني الأثرية لأنه يسهل عليها إعادة استخدامها في الأغراض الاجتماعية والثقافية، ولا يجب أن يترتب عليه تغييرا في تخطيط المبنى الأثري.

2.6. يجب أن يصاحب عملية صيانة وترميم للمباني الأثرية إحياء لأنشطتها ومن المهم الإبقاء على الوظائف المناسبة الموجودة خاصة التجارية والحرفية واستحداث وظائف جديدة تكون قابلة للتطبيق ومنسجمة مع محيط بيئة المبنى.

3.6. يجب صيانة المناطق التاريخية وما يحيط بها بشكل حازم من أي تلف من أي نوع خاصة ذلك الذي ينتج عن الاستخدام غير المناسب والاضافات غير الضرورية والتغييرات المضلّة أو غير المحسوسة حيث أن ذلك يفقد من أصالة هذا التراث (العابدين، 2010م، ص43).

7. أهمية الحفاظ على التراث العمراني:

يعد ميثاق أثينا في عام 1931م بمثابة أول ميثاق عالمي الذي حظي بقبول دولي وإجماع على تحقيق المبادئ الدولية في الحفاظ على التراث المعماري وتثمينه، حيث كانت مبادرة ناجحة في سعي المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية إلى تقنين عمليات الحفاظ على التراث المعماري، والاصرار على البحث عن آليات تسمح بحماية المدن التاريخية والمعالم الأثرية، فانعقد عام 1964م مؤتمرا حول ترميم المعالم التاريخية عرفت ب"معاهدة البندقية"، وفي عام 1979م وضعت أيضا اتفاقية بورا للحفاظ على الأماكن ذات الأهمية الثقافية، وفي عام 1987م وضعت معاهدة واشنطن، وكانت كل المواثيق الدولية كحصانة قانونية تسمح بتحديد مجموعة قواعد وآليات الحفظ والتثمين للتراث العمراني حيث أعطى منحى جديد في دمج المعالم التاريخية في الحياة المعاصرة.

والآن، يمثل التراث المعماري أهمية كبرى للمجتمعات المحلية بما يحمله من قيم وطنية، وللمجتمع الدولي بما يحمله من قيم إنسانية متعدّدة، ويمكننا أن نتناول أهمية

الحفاظ على التراث العمراني من خلال تناوله كمصدر للدخل القومي وكأساس للتنمية المحلية والمحافظة على الهوية الثقافية والتنمية الاقتصادية وفيما يلي تفصيل ذلك:

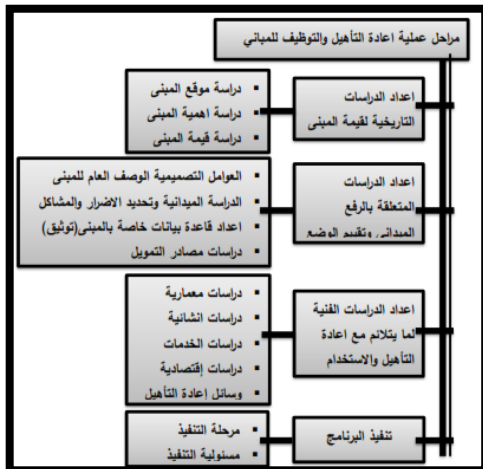
- تمثل المباني التراثية والمناطق التاريخية مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل القومي ومصدراً للجذب السياحي، وذلك باعتبارها إراثاً تراثياً حيث يحتفظ بالعديد من الشواهد العمرانية والاجتماعية والتاريخية والتي تعكس مسيرة المدينة على مر التاريخ .

- يعدّ التراث الثقافي بوجه عام واحد من التحدّيات الرئيسيّة للتنمية الحضرية العالمية هو الحفاظ على التراث المعماري من هياكل ومواقع أثرية تروح لهوية الماضي واستمرارية المكان.

- يساعد التراث المعماري على تعزيز البعد الثقافي داخل المجتمع من خلال تأكيد فكرة الافتخار بالحضارة السابقة واعتزاز بقيم الماضي وتعزيز الشعور بالانتماء والهوية.

- تسهم الأصول التراثية في التنمية الاقتصادية المستدامة والازدهار والتقدم الاقتصادي من خلال توفير أماكن للجذب السياحي في المراكز الحضرية والمناطق الإقليمية، وجذب الاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل وتوفير منافع بيئية من خلال تقليل مخلفات الهدم

وانخفاض الموارد اللازمة للهدم وإعادة البناء
(محمد، 1435هـ/2013م، ص207).



8. مراحل إعداد مشروع إعادة تأهيل التراث العمراني : تعتمد عملية تأهيل المواقع الأثرية والمعالم التاريخية على عدّة مراحل رئيسيّة متوازية أحيانا ومتداخلة في أغلب الوقت، يمكننا الإشارة إليها على النحو الآتي:

الشكل رقم 01: يوضّح المراحل المتّبعة في عملية تأهيل التراث المعماري ميدانيا، نقلا عن: أرمين الشريف حسن نصر ، المرجع السابق، ص 31

1.8. المرحلة الأولى: دراسات استقراء تاريخ الموقع وعمارته ومحيطه العمراني:

بناء على المعايير التي يتم على أساسها اختيار الأبنية لموضوع الحفاظ وتحديد قيمتها وأهميتها، ويتم تسجيل وتصنيف المباني التراثية والتاريخية بحسب قيمتها وأهميتها وأولويتها في إجراء الحفاظ لها، بحيث تعتبر عملية التسجيل والتصنيف هي الخطوة الأولى في عمليات الحفاظ (مفلح، 2009م: ص26)، والتي تعتمد على جمع المعلومات من الوثائق التاريخية والمعمارية عن المبنى، وتقييم الحالة الانشائية الحالية للمبنى مع وصف دقيق لنقاط الضعف في مواد البناء، وتقنيات البناء، مظاهر التلف، وتقييم الحالة المعمارية والرمزية للمبنى، من خلال دراسة المراحل التي مرّ بها البناء، كذلك الاضافات والعناصر المفقودة، ووظيفة المبنى الأصلية، والوظائف الأخرى التي مرّ بها (عتمة، 2007، ص 22، 23).

2.8. المرحلة الثانية: وضع استراتيجية للتنمية وسياسات لها وإعادة تأهيل للمواقع المعمارية الأثرية:

إنّ رسم استراتيجية ناجحة لتنمية مواقع التراثية وإعادة تأهيلها مشروط باستجابتها لإشكاليات الوضع الراهن للموقع ومحيطه العمراني، فهو مرهون بتحقيق ما يأتي:

- تعيين المجال العمراني المعماري المناسب لإحياء تراث المجتمع المحلي وتعبير عن تاريخ هذا المجتمع وحضارته.
- تعيين مجال النشاط الانساني المنسجم من جهة والمتوافق مع التوجّهات العصرية للدولة من جهة أخرى.

وغالبا ما تتكوّن هذه الاستراتيجية من محاور ثقافية اقتصادية اجتماعية وعمرانية يتغيّر بتغيّر ترتيب دور كل منهما أولويته في خطة التنمية في موقع تراثي الى آخر، ويجب أن تشمل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية تقييما للتأثيرات الايجابية والسلبية لتنمية المواقع التراثية في اطار مجالها المباشر مع ضرورة تدارس إمكانية تعزيز التأثيرات الايجابية، هذا ما

يسعى باستدامة المواقع التراثية والمعمارية من خلال تحقيق الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية (والي، 6-8 فبراير 2018م، ص 32).

3.8. المرحلة الثالثة: وضع المخطط التنفيذي لتطوير وتنمية الموقع التراثي:

اشتملت مرحلة التنفيذ جميع مخططات إعادة التأهيل على أعمال خاصة بالمبنى والمنطقة المحيطة به، وأعمال الحفاظ على الكتلة العمرانية والارتقاء بشبكات البنية الأساسية والخدمات مع التنمية الاقتصادية في مشروعات التأهيل وإعادة توظيف المباني، أهمية تنفيذ البرامج على مراحل متتابعة لضمان إيجابية تنفيذ المشروع مع التركيز على التنفيذ مشروعات إعادة توظيف المباني الأثرية، ويتم ذلك بدراسة البرنامج، وتطبيق الخطوات المطلوبة لذلك التي تعتمد على الدراسات التفصيلية للمبنى وتغطية كافة جوانب إعادة التأهيل وتقدير التكلفة المتوقعة (أرمين، 2018م، ص 37).

9. أهم المشاريع التنموية ومختلف تدخلاتها في حماية التراث العمراني وحفظه:

1.9 مشاريع الترميم:

ما يتفق عليه أن التراث هو إنتاج فترة زمنية تقع في الماضي وتفصلها عن الحاضر مسافة زمنية ما تشكل من خلالها هوة حضارية (عليان، 2015، ص 12، 13)، و للحفاظ على هذا التراث يجب العناية به من خلال الحماية و أيضا الترميم الذي بدوره يعرف على أنه تدخل مباشر على المعلم الثقافي وإطالة عمره، لأجل بعيد المدى و يمكن ترجمة معالمه مع مرور الزمن مع مراعاة المادة الأصلية و عدم الإخلال بمعالمه (عليان ج. ا، 2005، ص 16)، والترميم أيضا هو الحفاظ على الأثر المعماري، حيث أن عمليات الترميم للمباني الأثرية تكون تعتمد على قسمين أساسيين هما : التصميم المعماري ، والشكل الجمالي أو الفني له.

ففي السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بشكل كبير حول التراث المعماري بصفته شاهدا ماديا على الحضارة الإنسانية، و الحفاظ عليه هو الحفاظ على هويتها، فالتراث المعماري صار مهدد كلما زادت الصناعة كلما زاد خطر اندثاره، مما نتج عنه إلتفات دولي كبير من أجل حمايته و الحفاظ عليه مستقبلا (عليان ر.، 2015، ص 12، 13).

أما الترميم بشكل عام هو كما جاء في قول ليتريه "التصليح هو الإرجاع إلى الأصل في مايتعلق بالعمارة و النحت و الرسم" (ضو، 1982، ص 87)، و يعني هذا أنه لا يمكن التمييز بين ما هو أصلي وما هو جديد، بمراعاة أقسام ترميم الأبنية الأثرية و هي: الترميم المعماري، الترميم الهندسي، و الترميم الدقيق. (رزق، 1992، ص 182)، ويجدر الإشارة في السياق إلى تصنيف مختلف المشاريع التي تنفذ في مجال الحفاظ على التراث المعماري في ثلاث مجموعات متفرقة وهي:

- مجموعة حفظ وترميم في حالة جيدة لبعض الاجواء المعمارية للمبنى الأثري تتم عملية حمايتها على يد عاملين محليين من طرف سكان المنطقة والبعض الآخر يكون باتفاق وشراكة مع فرق أو شركات أجنبية .

- ومجموعة أخرى تنفذ أعمال المشاريع الترميمية تحت أسلوب إعادة البناء بطريقة التي قدها فيوليه لو دولوك للحفاظ على العمارة التقليدية للمبنى من خلال إزالة إضافات تاريخية لاحقة لها أو إعادة بناء الأجزاء المفقودة ، لأنّ من الممكن جدا لهاته الإضافات اللاحقة إلحاق الضرر بجزء من تاريخ المبنى الأثري مميا ينتج عن تعرضه لتدمير التسلسلات والتراكمات التاريخية.

- وهناك مجموعة لمشاريع ترميمية لا تحترم ما نصّت عليه المواثيق الدولي ، وتكون بأيدي مرمّمين غير مختصين في المجال مما ينتج عنه انجاز أعمال تجديد غير متجانسة مع خصائص المبنى الأثري، وتشكيل تغييرات من عمارته الاصلية من خلال اضافات واضلحات غير مقبولة. (ايكروم، 2016، ص 26).

وبالتالي فإن هاته المشاريع تسمح بحماية التراث المعماري جزاء خطر النمو الاقتصادي السريع الذي أحدث تطورا في النسيج العمراني الحديث والذي بدوره أحدث تغييرا في نمط حفظ وترميم المدن التاريخية والمواقع الأثرية، حيث أوجب ضرورة حمايتها من خلال إدراج مضامين الموائيق الدولية التي تسمح من شأنها حماية وتثمين التراث العمراني ضمن بيئته الأصلية مع مراعاة ما يجاوره من المشاريع العمرانية والتهيئة الحديثة لها.

2.9. مشاريع التهيئة السياحية:

إن للسياحة دور في استدامة التراث المعماري و الحفاظ عليه عن طريق دمج سياسة الحفظ في مشاريع خاصة بالتأهيل المناطق السياحية و دفع الحكومة للاهتمام أكثر على المعالم و الأماكن الأثرية، خاصة ذات أهمية تاريخية و فنية، و هذا ما ينتج عنه الجذب السياحي و استدامة التراث مستقبلا (بوعموشة، 2012)

وللتوضيح أكثر يمكننا الولوج إلى البرنامج التعاوني للدول الأورو-متوسطة، الذي كان من شأنه تحسين الإشراف والتقدير والاستغلال الاقتصادي المستدام للتراث، وهذا ما خلص عنه دمج التراث المعماري و الثقافي عموما في التنمية المستدامة (لحدود، درص)، وهو شراكة بين دول البحر المتوسط CBC ، والذي يعتبر ضمن سياسة الجوار الأوروبي ENP ووسيلة تمويله ENPI، وهذه الشراكة يتم فيها التعاون بين الاتحاد الأوروبي EU، والدولة الشاركة MPC ، والآن و بعدما قدمنا المشروع نتطرق إلى بعض برامجها الخاصة بالتراث:

❖ ARCHEOMED: يسعى هذا المشروع إلى المحافظة و إدارة المواقع الأثرية وتحسين السياحة الأثرية لأجل بعيد المدى و الحفاظ على تلك المواقع.

❖ **ARCHEOMEDSITE:** هذا البرنامج يساعد في تحسين إدارة المواقع الأثرية ووضع خطط لها بين الدول المشتركة (إيطاليا، تونس، لبنان)، من خلال التوعية والتدريب التقني، وخلق طرق جديدة لممارسة هذه الخطط.

❖ **IAM:** هو مشروع يقوم بدوره إرجاع الحياة الى الآثار القديمة بطريقة رسم ثلاثي الأبعاد، فالسائح هنا يمكنه رؤية الماضي البعيد أو المشهد الملحي كما لو أنه يعيشه. وبمثل هذه البرامج يمكن تطوير السياحة من أجل تنمية مستدامة متطورة، ويمكن استغلال التراث العمراني في مثل هذه المشاريع للتطوير مجال التنمية السياحية المستدامة.

3.9. مشاريع التهيئة البيئية:

إن التزايد السياحي ولد ضغط على البيئة الثقافية بحيث نتج عنه التلوث و يعد التلوث البيئي معضلة بعد استنزافه للموارد الطبيعية و النظام البيئي على حد سواء، و بهذا تولدت آثار سلبية على الإنسان و ممتلكاته الأثرية، وبمقابل هذه الأخطار لجأت المنظمات الدولية كاليونسكو و غيرها لتبني هذه المشكلة وتشريع موثيق تحمي التراث الأثري والمحافظة عليه واستدامته، وكذا خلق قوانين لحماية التراث بشتى انواع، (سليم، 2019، ص04)، فالبيئة تعد شرطا أساسيا لازم للتنمية المستدامة، كما جاء في صندوق البيئة العالمية، فهذا الأخير له برنامج تمويل البيئة العالمية، لكنه لا يركز فقط على التمويل وإنما يقوي من الاستثمارات في البيئة سواء مع القطاع العام أو الخاص، وهو يقوم أيضا بمشاريع ممتدة لصالح بلدان أو مناطق عدة.

و للحفاظ على التراث الثقافي عموما والتراث العمراني خصوصا و استدامته لأجيال مقبلة و تثمين هوية حضارة معينة يجب تهيئة الجو أو المحيط لهذه الآثار ونقصد بهذا البيئة المحيطة به، فالتراث المعماري والثقافي يعد جانب من جوانب البيئة يجب التعامل معه كما يجب التعامل مع الجوانب البيئية الأخرى (البسيتين، درت، ص99)، فكلما

حافظنا على الآثار كلما زادت نسبة السياحة في المناطق التراثية، فهي تعكس المعالم الجمالية للبيئة (الطحلاوي، 2011، ص105)، وبهذا لزم الحفاظ على البيئة بالدرجة الأولى باعتبارها مرآة عاكسة من أجل تنمية ناجحة.

نجد أيضا برامج الأمم المتحدة لمساندة الدول العربية بهدف إتفات إلى البيئة ونذكر بعض هذه المشاريع باختصار: مكافحة التصحر، تحسين في إدارة المياه، وتوفير التمويل من مرفق البيئة العالمي. (الطحلاوي، 2011، ص108).

4.9. مشاريع التهيئة العمرانية:

يجتهد الباحثون في قطاع العمران إلى خلق خطط من أجل الوصول إلى معنى الاستدامة و ربطها بالطبيعة من أجل استدامة عمرانية في ظل التنمية المستدامة (مونية، 2016، ص19)، وبالحديث عن الاستدامة العمرانية فهي أخذت نصيب كبير من التطورات في السنوات الأخيرة مع الإصرار على دمج القطاع البيئي بالعمراني، وهذا ما نص به في إعلان شيكاغو في الاجتماع ثامن عشر للاتحاد العالمي للمعماريين سنة 1993، و وضح أن التنمية البيئية والاجتماعية هي محورا رئيسيا في الممارسة العمرانية (مونية، 2016، ص21)، وللتسيير في المجال العمران فهو يسري بمخططات للتهيئة العمرانية التي يحمل في طياته التزامات وجب توفرها نذكر بعضها:

- ❖ ربط ماضي المدينة و موروثها الحضاري و استغلاله مستقبلا.
- ❖ أن يتسم بالقيم الجمالية لإظهار بيئة اجتماعية حضارية.
- ❖ أن يكون هناك مرجع قانوني و تفعيله من طرف الدولة لتحقيق هذا التخطيط (مونية، 2016، ص22).

أما من الجانب الأثري فإن سياسة حفظ التراث العمراني مدمجة في التهيئة العمرانية بصفته جزء من البيئة وإعطاء الدولة أهمية للتراث المعماري و توفير محيط ملائم له، ولاستدامته. ويظهر جليا هذا في الاتفاقيات الدولية أن المباني والمنشآت الأثرية تكون بالضرورة الحفاظ على البيئة التي تقع فيه، مثل ما جاء في العديد من مواد اتفاقية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972م.

إن التخطيط العمراني يمكن له الإخلال بالتراث المعماري لو لم يتمشى مع قوانين حماية البيئة وتشريعات حماية التراث المعماري وحسن تطبيق هذا الأخير فيتولد عنه تحقيق تنمية مستدامة رغم الجدل الواسع حول مصطلح التنمية خاصة ما هو متعلق بالجانب الطبيعي أو الاجتماعي والبعد الثقافي الذي يحتوي على خصوصيات الحضارية للمجتمعات (محمد م.، 2017، ص84)، ومن جانب آخر نرى أيضا أن التنمية المستدامة لها أهمية كبيرة بخصوص التخطيط المعماري في تركيز على تعيين التوسع الحضري والحفاظ على التراث العمراني. (ايكوموس، 2011، ص02)

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، نستنتج أنّ التراث العمراني يعدّ أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره من الموارد التي لها دورا فعّالا في تحقيق مجالات التنمية المستدامة، والتي تعود بالنفع الاقتصادي على استثمارات مختلف مواقع التراث العمراني، خاصّة وأنّه يساهم بالمرتبة الأولى على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة على سبيل المثال توفير فرص العمل والتقليل من البطالة، وتحسين مستوى المعيشي الاجتماعي، وعليه عملية إعادة تأهيل هذا التراث وتوفير له المحيط الملائم الذي يسمح بضمان استمراريته يسمح لتحقيق فوائد جمّة على صعيد مختلف القطاعات ، ولذا من أبرز النتائج المتوخاة من هذه الدراسة هو كالتالي:

- ضرورة دمج خطط إدارة واستغلال التراث العمراني في عمليات التنمية من خلال الدمج

المنسجم للمباني التاريخية ضمن المدن القديمة والمراكز التاريخية.

- يجب تطبيق عملية الحفظ المستدام للتراث العمراني بطريقة ممنهجة وواضحة تسمح بإبراز العناصر الانشائية جماليا وفنيا، وأثرها.

- ضرورة تشجيع عمليات الترميم، والحفاظ على الصورة الحقيقية للمبنى الأثري بالاعتماد على مبادئ التنمية العمرانية المستدامة تسمح من خلالها إنقاذ وإحياء تراثنا الحضري بتحفيز استعمال مواد البناء المحلية والتقنيات الحرفية وبناء القدرات المختصة في المجال، والاشراك المجتمعي والتفاعل معه لإنجاح مخطّط الحفاظ كما نصّت عليه جل المواثيق الدولية.

- يجب التطوير من البناء المؤسّساتي وتحيينه في مجال عملية إعادة تأهيل التراث العمراني واستدامته وتحديد مهامه الإدارية والتقنية في مجال توظيف هذا التراث بالتنسيق مع المتعاملين في المجال، واصحاب مشاريع الترميم من خلال تطوير هاته المشاريع وتشجيع البرامج والمبادرات الترميمية العلمية، وكذا دعم جهود تنمية هذا التراث في عمليات الاستثمار السياحي.

- بناء القدرات التعليمية وتنظيم برامج تكوينية وفتح ورشات علمية من شأنها تعزيز منظومة إدارة التراث الحضري.

- تبني أطر تشريعية وتنظيمية وتقنية في مجال الحفاظ على التراث العمراني للملكيات القطاع الخاص وذلك بدعم المشاريع ذات الملكية الخاصة من قبل الدولة إما بتقديم قروض طويلة الأجل أو تسهيلات وامتيازات ضريبية.

قائمة المراجع:

1. أحمد المحاري سلمان. (بلا تاريخ). حفظ المباني التاريخية -مبان من مدينة المحرق-. الشارقة، الامارات العربية المتحدة: قراءات مختارة عن ايكروم. doi:www.iccrom.org
2. الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون عبر الحدود. (بلا تاريخ). مجموعة مختارة من مشاريع ENP CBC MED.
3. الشريف حسن نصر أرمين. (2018م). تأهيل وإعادة استخدام المباني التراثية في منطقة الخرطوم. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية في منطقة الخرطوم الكبرى، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
4. ايكروم، الشارقة (2016م)، لائحة توجيهية في مبادئ أعمال الحفاظ على المواقع الثقافية وترميم المباني التاريخية، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، الامارات العربية المتحدة.
5. ايكروم، ايكوموس، اعلان باريس حول التراث كمحفّز للتنمية، تم اعتماده في الجمعية العمومية السابعة عشرة للمجلس الدولي للمعالم والمواقع التاريخية، 2011.

6. ايكوموس. (2011)، مبادئ فاليثا لحماية وإدارة المدن و البلدان التاريخية والمناطق الحضرية. أقرها الإجتماع العام السابع عشر للمجلس الدولي للآثار و المواقع.
7. باسم حسن هاشم المجدي، حارث خليف الطائي، العدد 40، (كانون الأول 2015م). الحفظ الوقائي المستدام للأبنية التاريخية. المجلة العراقية للهندسة المعمارية (04)،
8. جمال الدين عليان. (بلا تاريخ). الحفاظ على التراث الثقافي، نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي و إدارته. (مطابع السياسة، المحرر) الكويت: عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الأداب.
9. جورج ضو. (1982). تاريخ علم الآثار. ط3، بيروت: منشورات عويدات.
10. حمود زين العابدين. (2010م). تقويم تجربة إعادة تأهيل بعض المباني التاريخية العثمانية في سورية بوظائف ثقافية، حالة التوظيف المتحفي دراسة مقارنة-.. جامعة حلب، سوريا: دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية.
11. حميد الاحبابي حسين الأحبابي شيماء. (2014). الحفاظ العمراني المستدام في المناطق التراثية. مجلة كلية الهندسة، 17(02).
12. حميدة بوعموشة. (2012). دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، سطيف، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر: رسالة ماجستير في علوم الإقتصادية وعلوم التسيير.
13. رامي سعد الدين عليان. (2015). دور المشاريع الترميم في الحفاظ على المساجد الأثرية في قطاع غزة، كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية، فلسطين: رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية.
14. رضا عابدين أحمد، اسامة عبد النبي قنبر. (د.ت). الحفاظ كمدخل لاستدامة التراث المعماري -إطار منهجي مقترح للحفاظ-.
15. رنا جوهر. (2016م). متطلبات التطوير العمراني للأحياء التاريخية لتحقيق التنمية المستدامة (حالة دراسية حي السفاحية -مدينة حلب القديمة. حلب، كلية الهندسة المعمارية، قسم إعادة تأهيل، جامعة حلب، اطروحة أعدت لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية.
16. سليمان طراد مهند، عمر مصطفى العمري. (د.ت). مفهوم التراث المعماري وطرق المحافظة عليه (حالة دراسية: المباني التراثية في محافظة إربد- الاردن).-
doi:https://www.researchgate.net/profile/Mohannad-Tarrad/publication/331971585_lyh_almhafzt_wtrq_almmary_alrath_mfhwm_drasyt_halt_arbd_mhafzt_fy_alrathyt_almbany-
alardn_The_Concept_of_the_Architectural_Heritage_and_Methods_of_Maintaining_it_Case_Study_Herit
17. سيّد السلطان محمد. (1435هـ/2013م). قضايا تمويل التراث العمراني: الإطار الإستراتيجي لتعزيز حفظ وحماية التراث. الملتقى الوطني الثالث -المدينة المنورة،

18. شوك مونية. (2016). الوسائل القانونية لوقاية البيئة من مخاطر التعمير في ظل التشريع الجزائري. جامعة محمد دباغين، سطيف، كلية الحقوق و علوم السياسة، الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون البيئة.
19. شيخ عزالدين. (2011م). إعادة توظيف المعالم التاريخية، (بناء الأمس/ وظيفة اليوم) حالة دراسية حصن بوسكارين - اللاغواط. قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا وتهيئة الإقليم، قسم الهندسة المعمارية، جامعة منتوري، الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص حفظ التراث لمعماري والعمران .
20. شيماء حميد حسين الاحبابي. (2014). الحفاظ العمراني المستدام في المناطق التراثية. مجلة كلية الهندسة المعمارية، 17(02)،.
21. طارق والي. (6-8 فبراير 2018م). اشكالية حماية التراث - الاستمرارية المادية والثقافية للتراث المعماري بتطبيق منهج إعادة تأهيل المواقع المعمارية التراثية. وقائع الملتقى العربي الأول للتراث الثقافي، الشارقة، الامارات العربية المتحدة.
22. عاصم محمد رزق. (1992). علم الآثار بين النظرية و التطبيق. مكتبة مدبولي.
23. عبد الرحمان الزهراني عبد الناصر. (1433هـ-2012). إدارة التراث العمراني. دراسات اثرية (07) سلسلة علمية محكمة تصدر عن الجمعية السعودية للدراسات الاثرية.
24. عمّار سهير. (2019). التراث العمراني واتفاقية التراث العالمي. مساق قضايا خاصّة في العمارة المحاضرة 17. فلسطين، كلية الهندسة ، غزة، .
25. قبوب لخضر سليم. (2019). أثر التلوث البيئي على الممتلكات الاثرية و دور أليات التشريعية في حفظ التراث الثقافي المادي. مجلة التراث ، 01(31).
doi:file:///C:/Users/Prosoft/Downloads
أثر-التلوث-البيئي-على-الممتلكات-الأثرية-و-دور-
الآليات-التشريعية-في-حفظ-التراث-الثقافي-المادي.pdf
26. قلاب ذبيح، نوال. (2017). سياسة الحفاظ على المدينة التاريخية في إطار التنمية المستدامة قصبّة الجزائر العاصمة نموذجا. مجلة آفاق(السادس).
27. كاتري لبسيترين، (بلا تاريخ). المناظر الطبيعية الثقافية في الإدارة البيئية، حفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية، الشارقة: قراءات مختارة من إيكروم.
28. محمد رجائي الطحلاوي. (2011). العلاقة بين البيئة والتنمية. مجلة أسويوط للدراسات البيئية(35).
29. محمد غلام فوزي عتمة. (2007). إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين (حالة دراسية: تجربة مدينة نابلس منذ عام 1994)،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين: أطروحة استكمالاً لنيل درجة الماجستير في هندسة العمارة.
30. محمد مصطفى بسام. (د.ت). ور عمليات إعادة البناء في الحفاظ على المباني الأثرية. محلة الاتحاد العام للأثريين العرب، العاشر، 01.
31. محمد نمر أماني. (2017). الحفاظ المستدام على المباني التاريخية في فلسطين جالى دراسية تجربة مركز الرواق. اطروحة لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية، نابلس، كلية الدراسات العليا، فلسطين.

32. مدحت ابو النصر، ياسمين مدحت محمد. (2017). التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها. المجموعة العربية للتدريب والنشر.
33. مراد سلامة بشير. (2018). خلق منظومة مستدامة من المواقع ذات القيمة التراثية دراسة حالة مشروع إعادة تأهيل حارة الدرب الأصفر ومشروع إعادة تأهيل حي الدرب الأحمر، مجلة البحوث الهندسية ، المجلد 02، العدد02،
34. منظمة اليونيسكو، ايكروم. (2014). إدارة التراث الثقافي ، دليل موارد التراث الثقافي . باريس: د.دار النشر.
35. ناهد جميل جب مفلح. (2009م). إعادة إحياء ترميم البلدة القديمة في قرية عورتا. 26. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، قدمت اطروحة لنيل متطلبات درجة الماجستير في الهندسة المعمارية، نابلس، فلسطين.
36. ياسر هاشم عماد الهياجي، الأسس الاستراتيجية للاستثمار التراث الثقافي في التنمية السياحية وتعزيز النواحي الثقافية: منظور اقتصادي، الاستثمار في الثقافة (بحوث علمية محكمة)،
37. محمد وديع شوقي أبو بليلة، وديع بن علي البرقاوي. (2019). منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية. المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، 134.